كلمة ونص

ميشيل خياط

المنحة الجديدة

شهدت الصرافات الآلية يوم الخميس الماضي ٤/١٣ إزدحاماً غير مسبوق للحصول على منحة المرسوم التشريعي رقم ٥ لعام ٢٠٢٣ الصادر في العاشر من نيسان الجاري والقاضي بصرف منحة الـ١٥٠ ألف ليرة سورية للعاملين في الدولة والقطاع العام والمتقاعدين. (١,٧ مليون مستفيد تقريباً).

ولعل هذا الإقبال الكبير والسريع يشير إلى الضرورة القصوى، والإصغاء لنبض الناس، هو أداء في الوقت المناسب.

جاءت تلك المنحة في أعقاب منحتين، كبر فيهما الرقم إلى ١٠٠ألف ليرة (منحة ٢٥-٨ ومنحة ١٥-١٢-٢٠٢٢). وقياسا على تكاليف المنحة السابقة، فإن قيمة المنحة الحالية ٣٧٥ مليار ليرة سورية.

وهذا الرقم المالي كبير ومهم، وهو للعاملين والمتقاعدين، هدية عيد محرزة وإغناء لحال الباعة على مختلف مستوياتهم، فهي طاقة لا يستهان بها لكل الأسواق السورية.

تأتي هذه المنحة، بعد ٧٠ يوماً تقريباً من زلزال السادس من شباط المروع، الذي أصاب اللاذقية وإدلب وحلب وحماة، دمر وهدم آلاف البيوت والمرافق وشرد ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسمة، وبلغت الخسائر الناجمة عنه ٥٠ مليار دولار استناداً إلى إجابة للسيد الرئيس بشار الأسد على سؤال لإحدى وسائل الإعلام الروسية إبان زيارته الأخيرة إلى موسكو أواسط آذار الماضي.

وما من شك أن نتائج الزلزال الكارثية رتبت على الدولة السورية أعباء إضافية، على حين أنها كانت وما تزال عاجزة عن إنجاز كثير من الاحتياجات الضرورية، والمشاريع والبنى التحتية الإنتاجية والخدمية، بسبب عدم توفر الإمكانات المالية.

قد تكون الكتلة المالية الضخمة ٣٧٥ مليار ليرة سورية، كافية لشراء مئات الباصات، وإنجاز جسور وأنفاق في كل المدن السورية للوصول إلى حركة نقل حضارية، بدلاً من الركض وراء الميكروباصات والتدافع المؤذي والتحدي في الباصات على نحو مجزن، علما أن حال وسائط النقل العامة، بات هرما جداً ومتداعيا ولاسيما الميكروباصات.

وهذا مثال والأمثلة كثيرة وربما أكثر أهمية، فمصانعنا العامة الكبرى لا تزال مهجورة بعد الحرب لعجز وزارة الصناعة عن إعادة تشييدها أو ترميمها أو تجهيزها، وزراعتنا في شقيها النباتي والحيواني، تحتاج إلى أسمدة ومحروقات وأعلاف ومجففات، ولا تقوى الدولة على توفير هذه المستلزمات، لقلة الموارد بالمقارنة مع النفقات.

إذاً، المنحة ٣٧٥ مليار ليرة سورية، تضحية كبيرة لإرضاء بعض الاحتياجات الأساسية الآنية لشريحة ذوي الدخل المحدود، التي ظلمت كثيراً على يد التضخم المالي السريع وغير المسبوق. هذه المنحة، هدية ثمينة في زمن الأعياد.

وبديهي أننا لا نتجاهل الأرقام التي تتحدث عن احتياجات الأسرة السورية، وهي بالملايين شهرياً، قياساً على نمط الإنفاق قبل الحرب على سورية، المستمرة اقتصادياً -على الأقل- وبشراسة مذهلة.

ولهذا يرى خبراء الاقتصاد أن مساواة الوضع المعيشي في سورية، في ظل العجز عن مضاعفة الرواتب والأجور عشر مرات، إنما تكمن في السعي الجدي إلى ضبط الأسعار ولجم النزعة المرضية الجديدة على المجتمع السوري والمتمثلة بما يمكن تسميته بلعبة تنطيط الأسعار، أسعار كل شيء، فجميعنا نعيش الظاهرة، إذ تلمس أن الأسعار تقفز دون مسوغات موضوعية يومياً في بعض الأحيان، أسواق تسخر من الناس وتستهتر بهم.

أما المناداة بالضبط عبر الرقابة والضبوط والاستغاثات العاطفية، وحفز النخوة والتلويح بمقومات التقوى، فهي كمن يبحث عن إبرة في كومة قش كبيرة، فالنقص في عدد المراقبين رفيعي المستوى فادح، وعدد الباعة بالملايين، والحل الوحيد، أسواق حكومية موازية، ملتزمة بالأسعار المشروعة والثابتة، أسواق تغذيها مؤسسات حكومية نشطة، مثل السورية للتجارة ومؤسسات الدواجن واللحوم والمباقر ومصانع الألبان والأجبان والصناعات الغذائية الحكومية.

هذا هو السبيل الوحيد لحياة معيشية أرحم وأكثر هدوءاً لعدد غير قليل ممن يريدون أن يبقوا مستورين.

يحتاج لتشريع خاص يسمح بأخذ الأعضاء من المتوفين دماغياً

الأمين لـ«الوطن»: زراعة «المواساة» تنوي زراعة «الكبد والقلب والرئة»

جهاز تنظير خاص لقطف الكلية يخفف من معاناة المتبرع

الوطن

كشف مدير عام مشفى المواساة عصام الأمين لـ«الوطن» عن العمل حالياً ضمن كوادر المشفى التخصصية على تطوير وحدة زراعة الكلى والتوسع بها لتغدو وحدة متكاملة لزرع الأعضاء، علماً أن هناك مشروعاً يجب العمل عليه بشكل حثيث من كافة المعنيين لإصدار تشريع يسمح بأخذ الأعضاء من المتوفين دماغياً، الأمر الذي يفسح المجال لإجراء عدد من عمليات زرع الأعضاء مثل «زراعة الكبد والقلب والرئة» وغيرها.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه المشفى لتأمين جهاز تنظير خاص لقطف الكلية والذي يخفف من معاناة المتبرع.

هذا وتضم وحدة زرع الأعضاء في المشفى غرفة عمليات واحدة كبيرة مجهزة بتجهيزات تضاهي غرف عمليات زرع الكلية في الدول المتقدمة إضافة إلى طوابق للعمليات (للآخذ والمتبرع)، ناهيك عن وجود خمس غرف للمرضى منها غرفة للمتبرعين، حيث تبلغ طاقة الوحدة القصوى بين ٤-٥ عمليات أسبوعياً وتحولت هذه الوحدة عام ٢٠١٩ إلى وحدة زرع الأعضاء على أمل إجراء عمليات زرع أعضاء أخرى غير الكلية.

وفي السياق أكد رئيس وحدة زرع الأعضاء في المشفى الدكتور عمار الراعي أن المشفى رائد على مستوى القطر بهذا المجال كونه يضم وحدة متكاملة متفرغة لزرع الكلية، كما تجري الوحدة العديد من العمليات النوعية كالتشوهات الوعائية والأورام، منها زرع كلية للمرة الثالثة لدى أحد المرضى وتعد من أصعب العمليات في هذا المجال وفق ما أفاد به مدير الوحدة.

وحسب بيان لجامعة دمشق، نوه الراعي بأن الدولة تقدم التسهيلات والدعم فيما يتعلق بعمليات الزرع حيث يتم إجراؤها مجاناً للمواطنين السوريين ومن في حكمهم فضلاً عن تقديم أدوية مثبطات المناعة غالية الثمن والتي يحتاجها المريض بعد العمل الجراحي ولفترة طويلة أما العمليات للمرضى غير السوريين فهي مأجورة.

ويشار إلى أن عمليات الزرع في المشفى بدأت من خلال أعداد صغيرة وبلغت ١٠٦ عمليات في عام ٢٠١٠ وخلال الأزمة انخفض العدد لأسباب منها تسرب عدد من الأطباء إلى خارج البلد في حين تزايد عدد العمليات عام ٢٠١٩ ووصل إلى ١٠٧ عمليات وفي عام ٢٠٢١ بلغ ١٣٢ عملية وخلال العام الماضي أجريت ١٥٩ عملية ومنذ بداية العام الحالي حتى تاريخه أجريت ٣٩ عملية.

واعتبر الراعي أن حصول سورية على المرتبة السادسة عالمياً في مجال زرع الكلية من أحياء حسب إحصائيات السجل العالمي للتبرع وزراعة الأعضاء (IRODT) بمعدل ١٨.٣ أعضاء متبرع بها من متبرع حي لكل مليون مواطن)إنجاز وطني غير مسبوق رغم كل الظروف والتحديات).

جدير بالذكر أن وحدة زرع الكلية أنشئت عام ١٩٨٥ في مشفى المواساة الجامعي وجرى فيها أول عملية زرع كلية بالعام نفسه.

أسواق حماة تنتعش ليلاً

المنحة والحوالات الخارجية تكسران جمود البيع والشراء

حماة- محمد أحمد خبازي

تشهد أسواق حماة في هذه الأيام حركة بيع وشراء نشطة، لتكسر الجمود الذي كان مسيطراً فيها طوال الأيام المنصرمة من شهر رمضان المبارك.

وبيّن عدد من الباعة في أسواق الدباغة وابن رشد لـ«الوطن» أن تأمين الكهرباء ليلاً منذ أيام ليست طويلة للأسواق غير حالها، وجعل الحركة فيها نشيطة، كون معظم مرتاديها يفضلون الشراء بالفترة المسائية وبعد الإفطار.

وأوضحوا أنهم في رمضان يتأخرون بفتح محالهم نهاراً إلى ما بعد الساعة ١١، لأن الحركة تشتد أكثر بالليل وتستمر حتى ساعة متأخرة.

وعزوا ذلك إلى المنحة للموظفين والمتقاعدين، وللحوالات الخارجية التي ترد للأسر الحموية من أبنائها المغتربين والأقارب أيضاً، الذين يتكفلون بأكساء الأسرة كاملة أو الأطفال فقط.

وبيّن موظفون من الذين قبضوا المنحة لـ«الوطن»، أنها جاءت بالوقت المناسب، وهي تؤمن أليسة العيد لطفلين إن كان في البيت أكثر من موظف.

وذكر آخرون أنهم لم يقبضوا المنحة، ولكنهم استدانوا قيمتها من بعض الأصدقاء ليسددوها مع قبضهم الراتب بأول الشهر المقبل. وأوضحوا أنها تسد ثغرة في حجم النفقات لتأمين مستلزمات العيد ولو بالحدود الدنيا.

وبيّن مواطنون آخرون أنهم تلقوا حوالات خارجية من أبنائهم وأقاربهم من دول الخليج وخصوصاً السعودية والإمارات، ومن ألمانيا والسويد وبلجيكا. وذكر بعضهم أن الـ١٠٠ دولار أنقذتهم في هذا الشهر الفضيل، وجعلتهم يدخلون الفرح لقلوب أطفالهم.

فيما ذكر آخرون أنهم تلقوا إعانات مالية كبيرة، حيث أرسل لهم أبناؤهم نحو ٤٠٠ دولار، أو ٥٠٠ يورو لتأمين مستلزمات العيد من أليسة وأحذية لكل أفراد الأسرة، وهو ما يؤمن «بدلين» لكل فرد من أفراد الأسرة حسب قولهم.

وقالت سهام وهي أم لمغترب: الحمد لله سنعيّد بفرح وسرور هذا العام، فقد أرسل لي ابني ما يكفينا ويزيد، فنحن ٥ أشخاص، ومنا ٣ أولاد بحاجة لأليسة وأحذية جديدة. وأضافت: واليوم سنشتري لحمة وحلويات للعيد لأول مرة منذ عدة سنوات!.

ومن جانبه، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن الأسواق ومنذ بداية العشر الأخير من رمضان، شهدت حركة تسوق كبيرة واشتدت بعد صدور المنحة.

وأوضح أن حماية المستهلك كثفت عملها في مراقبة محال بيع الألبسة والأحذية والحلويات واللحوم بفترة ما قبل العيد، وتدقق في الفواتير وتخالف التجار والباعة الذين يرتكبون مخالفات عدم الالتزام بها، والبيع بسعر زائد، إضافة لعملها المعتاد بمتابعة كل الفعاليات والنشاطات التجارية.

ولفت إلى أن الدوريات نظمت الأسبوع الماضي، نحو ٩٥ ضبطاً بحق المخالفين، وشملت مخالفات عدم تقديم بيانات تكلفة للمنتجات، وعدم منح فواتير صحيحة، وعدم حيازة فواتير بالجملة، وعدم حيازة فواتير للحلويات واللحوم والألبسة، وعدم الإعلان عن الأسعار، والإعلان عن تنزيلات وهمية بقصد خداع الناس.

كما تم تغريم المخالفين بعشرات الملايين من الليرات.

البضاعة التي تباع ترد وتستبدل بالقانون

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: من حق المستهلك التبديل أو الإعادة خلال ثلاثة أيام

نغم النجار

وردت إلى «الوطن» عدة شكاوٍ حول تمنع بعض المحال التجارية بدمشق عن استبدال أو استرجاع القطعة المشتراة من قبل الزبون، رغم تأكيد أصحاب الشكاوي أن المدة الزمنية للشراء لم تتجاوز ٣ أيام، كما أشار آخرون إلى اصطدامهم بعبارة «البضاعة التي لا تباع لا ترد ولا تبدل» على حائط المحال من دون تحديد مهل زمنية، على الرغم من مخالفة ذلك لقانون وزارة التجارة وحماية المستهلك.

وفي سياق ذلك، بين مدير حماية المستهلك حسام نصر الله في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم رقم ٨ نظم حالات إعادة السلع أو استبدالها وفق المادة الرابعة منه التي تشير إلى حق المستهلك ولمرة واحدة باستبدال المادة أو المنتج أو السلعة بأخرى من ذات الصنف أو بذات القيمة دون تحمل أي نفقات وذلك خلال ثلاثة أيام من تسلمها، ومن دون الإخلال بأي ضمانات أو شروط قانونية أو اتفاقية أفضل.

كما أشار نصر الله إلى أن للمستهلك الحق في إعادة المادة أو المنتج أو السلعة واسترداد ثمنها دون تحمل أي نفقات، إذا تبين وجود عيب فيها أو تعذر استبدالها بأخرى من ذات الصنف أو القيمة.

هذا ويمنع القانون حسب نصر الله استبدال المادة إذا كانت طبيعتها أو خصائصها أو طريقة تعبئتها أو تغليفها، تحول دون استبدالها أو ردها، ويستحيل معه إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها عند تسليم المبيع، وإذا كانت قابلة للتلف السريع، أو لم تكن بذات الحالة التي كانت عليها وقت تسليم المبيع لسبب يعود إلى المستهلك، وإذا كانت تُصنع بناء على مواصفات خاصة حددها المستهلك، وكانت مطابقة لهذه المواصفات، إضافة إلى عدم إمكانية استرجاع أو استبدال الكتب والصحف والمجلات والبرامج الإلكترونية.

وعن سؤال «الوطن» حول وجود شكاوى وصلت إلى الوزارة وتمت معالجتها وعددها تحفظ نصر الله عن الإجابة.

من جانبه، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق تمام العقدة لـ«الوطن» أن المرسوم رقم ٨ يهدف إلى حماية حقوق المستهلك وضمان سلامة الغذاء ومنع الاحتكار وممارسة النشاط الاقتصادي للجميع بما يكفل حقوق المستهلك من خلال تلبية احتياجات المستهلك من المواد والمنتجات والسلع والخدمات المختلفة وثانياً رقابة جودة وسلامة الغذاء والمواد والمنتجات والسلع وثالثا تعريف المستهلك بحقوقه ورابعاً تعزيز ثقافة الشكوى والمسؤولية المجتمعية لدى المستهلك وخامسا ضمان ممارسة المستهلك لحقوقه في الاختيار الأنسب للسلعة والخدمة المتاحة وحرية اختيار المواد والسلع للمستهلك.

وأوضح العقدة أنه يتم التعامل مع الشكوى بهذه الحالات إما بتنظيم ضبط عدلي حسب المرسوم أو يتم التبديل والتراجع ويتم التنازل عن الشكوى من قبل الشاكي، مشيراً إلى أنه لديهم كادر جيد ومتمرس ومدرب ويمتلك الخبرة في حسن التعامل مع أي مخالفة ترصد في هذا الصدد.

وشدد العقدة على تعزيز ثقافة الشكوى من قبل المواطنين حيث بإمكانهم التواصل على أرقام الشكاوى لدى المديرية.

وبالنسبة لكون الغرامات المفروضة وفق القانون رادعة قال العقدة: ستكون هناك قوانين جديدة تعدل تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي والانفراجات في الفترة المقبلة.

> مدير تموين دمشق: قوانين جديدة تعدل تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي في الفترة المقبلة